

جامعة البويرة:

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -

الملتقى الدولي الثاني حول: "متطلبات تحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النفطية في ظل
إنخفاض أسعار المحروقات.

يومي 29-30 نوفمبر 2016.

المحور الأول: مقاربات فكرية منهجية.

مداخلة بعنوان:

"نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي

2000-2015-".

إعداد:

د. احمد ضيف.

أ. محمد هاني.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة.

m.hani@univ-bouira.dz

ملخص:

يعتمد الإقتصاد الجزائري على ريع المحروقات بشكل شبه كلي، جعل منه إقتصاد ريعي بإمتياز، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تظهر آثار سلبية متأتية من صدمات أسعار النفط، تمثلت هذه الآثار في إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، وإزدهار في القطاع غير التبادلي خاصة الخدمات والأشغال العمومية عن طريق برامج سياسة الانعاش الاقتصادي، التي عرفت جنوحا هائلات للإنفاق ممول من ريع المحروقات وأدى إلى ظهور أعراض المرض الهولندي من خلال أثر الإنفاق، من جهة أخرى فإن الصدمات المتتالية لأسعار النفط أدت إلى ظاهرة أخرى وهي دورية السياسة المالية، وعليه فإننا هنا نكون أمام تغلغل المرض الهولندي من جهة، ودورية السياسة المالية من جهة أخرى، ناهيك عن الإنتقال إلى مفهوم الدولة الريعية في الجزائر، كل هذا يجعلنا أمام تأكيد فرضية وجود لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر للفترة 2000 - 2015.

الكلمات المفتاحية: الريع، الدولة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية، المرض الهولندي، دورية السياسة المالية.

مقدمة:

تشكل الموارد الطبيعية من الناحية النظرية مصدرا لتمويل التنمية في الإقتصاد، إذا ما وجدت البيئة الملائمة لها، من خلال سياسات تنموية، يتم من خلالها توجيه العوائد الريعية المتأتية منها إلى تحقيق تنمية مستدامة، إلا أنها في كثير من الأحيان تصطدم بواقع غياب آليات تفعيل الإقتصاد الذي يعاني من ضعف وسائل تطويره، وتحويل هاته الموارد الريعية إلى رؤوس أموال عاملة، الأمر الذي يعمل على إيجاد مناخ ملائم وعوامل عديدة تساعد بدرجات متفاوتة على تأصل ظاهرة إقتصادية تعرف بلعنة الموارد الطبيعية في الإقتصاد المحلي.

الإشكالية:

باعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على ريع المحروقات التي هي عرضة لصدمات تقلبات اسعاره، تدل بما لا يدع مجالا للشك انه يعاني من ظاهرة لعنة الموارد، إلا أن هذه النظرة الأولية لا تعفيانا من ضرورة البحث والتقصي والتشخيص العلمي.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.

تتبع وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لبعض المؤشرات التي تدل على وجوده في الإقتصاد الوطني.

تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة لعنة الموارد بإعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، عوض تحقيق هذه الإقتصاديات لطفرة إقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ربوع الموارد الطبيعية الاستخراجية، والهدف الرئيسي للدراسة أنه حتى إذا تم الجزم بأن الإقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد الطبيعية فإن ذلك لا يعفيانا من ضرورة البحث والتحليل والتشخيص العلمي الدقيق بعيدا عن إطلاق الأحكام العامة، وعليه تنصب أهداف البحث بما يأتي:

معرفة الأسس النظرية لظاهرة لعنة الموارد والمرضى الهولندي.

من خلال دراسة تحليلية سيتم تتبع وجود لعنة الموارد في الإقتصاد الجزائري من عدمه وذلك من خلال:

- ◀ تشخيص وجود المرض الهولندي في الجزائر من أثر الإنفاق وأثر حركة الموارد.
- ◀ تتبع وجود لجنة الموارد في الاقتصاد الجزائري من خلال إضافة دورية السياسة المالية بعد إثبات وجود المرض الهولندي، ما يمكننا من الجزم بوجود لجنة الموارد الطبيعية في الاقتصاد الجزائري.
- ◀ إبراز علاقة سياسة الانعاش الاقتصادي في تغلغل الظاهرة في الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2015.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تتبّع ظاهرة لجنة الموارد في الإقتصاد الجزائري، وإنعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2015.

المنهج المتبع:

بناء على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولاً: الإطار النظري للدراسة.

1. تعريف الربيع والدولة الربعية

أ. تعريف الربيع:

التعريف الأول: يعرف الربيع بأنه " تلك العوائد المدفوعة من أعوان إقتصادية خارجية، إلى أعوان إقتصادية داخلية، ويكون متعدد المصادر (تصدير منتج إستخراجي، تحويلات، رسوم الممرات الإستراتيجية... الخ"¹.

التعريف الثاني: "تلك التي تحصل بشكل دوري على كميات عالية من الربيع الخارجي، حيث تكون اطراف اجنبية هي السوق الرئيسي لبيع هذا الربيع"².

التعريف الثالث: يعرفها حسين مهدوي بأنها " دولة تعتمد في مداخيلها على الموارد المالية الكبيرة، المتأتية من الربيع الخارجي، ويكون ذلك بشكل منتظم " .

وهو هنا يركز على الجانب الاقتصادي البحت، بحيث يركز التعريفان على المداخيل والموارد المالية الخارجية التي يكون مصدرها الربيع الخارجي.

¹ لمياء عماني وزغيب شهرزاد - إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الربعية حالة الجزائر- مقالة منشورة في مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون - عدد38 جوان 2014- ص52.

² حمد أحمد الرئيس - مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في مجلس التعاون الخليجي - مركز الخليج لسياسات التنمية - أبريل 2016 - ص05.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

التعريف الرابع: يعرفها حازم الببلاوي بأنها " هي دول تحصل على موارد مالية ضخمة ومعتبرة من الربح الخارجي، يجعلها تفقد الدافع نحو الديمقراطية والاصلاح." ¹

وهنا فإن الكاتب يأخذ البعد السياسي للدولة الريعية، التي يكون لديها مورد مالي كبير مصدره الربح الخارجي وبالقدر الكافي الذي يجعلها تنتهج سياسات تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، أو حتى قيام أنظمة شمولية، لا تقوم بإصلاحات من شأنها تحقيق طفرة اقتصادية.

ب. تعريف الدولة الريعية:

يعود تسمية الدولة الريعية إلى الإقتصادي الإيراني (حسين مهدي)، بحيث ربط مفهوم الربح بالدولة، وأطلق عليها مصطلح الدولة الريعية سنة 1970، ليتم بعد ذلك تداول المصطلح بعد ذلك لدى الاقتصاديين، وقد تعددت تعريفات الدولة الريعية وإختلفت، إلا أنها قد إتفقت في أن مصدر الربح يجب أن يكون خارجي، ومن هاته التعاريف نذكر التعاريف الآتية:

التعريف الأول: "تلك التي تحصل بشكل دوري على كميات عالية من الربح الخارجي، حيث تكون اطراف اجنبية هي السوق الرئيسي لبيع هذا الربح"¹.

التعريف الثاني: يعرفها حسين مهدي بأنها " دولة تعتمد في مداخيلها على الموارد المالية الكبيرة، المتأتية من الربح الخارجي، ويكون ذلك بشكل منتظم".

وهو هنا يركز على الجانب الاقتصادي البحث، بحيث يركز التعريفان على المداخيل والموارد المالية الخارجية التي يكون مصدرها الربح الخارجي.

ج. مميزات الدولة الريعية: تتميز الدولة الريعية بالعديد من المميزات نذكرها على النحو الآتي:

❖ **الدخل الريعي الخارجي** هو الدخل السائد في الاقتصاد، بحيث يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق الـ 40%.

❖ **مصدر الربح يكون من عائدات المنتج التصديري للقطاع الريعي** الاستخراجي المزدهر، أي أن يكون مصدر الربح خارجيا، يجعل من القطاعات الانتاجية المحلية مجرد أنشطة ثانوية لا حاجة لها.

¹ نفس المرجع - ص 05.

❖ في بعدها السياسي تتميز الدولة الريعية بأنظمة حكم تسلطية، ويرجع هذا إلى الطابع الخارجي لإيرادات المحروقات، والتي توصف بأنها إيرادات مالية ضخمة، تكمنها من تمويل مؤسسات رجعية لا تستجيب لمتطلبات الحوكمة الرشيدة.

❖ أثر الضرائب: غالبا ما تلجأ الدولة الريعية إلى تخفيف العبء الضريبي، إذا ما توفرت لديها موارد مالية كبيرة، لكنها بالمقابل لا يتم العمل على إنطلاقة نمو حقيقية، من جهة أخرى فإن العبء الضريبي يكون كبيرا عند صدمات أسعار المنتج التصديري، بحيث تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة والتوسع فيها لتعويض النقص في الإيرادات الريعية.

❖ نسبة اليد العاملة المشغلة في القطاع الريع المزدهر نسبة ضئيلة لا تتعدى 1% من مجموع القوى العاملة، من جهة أخرى تتركز القوى العاملة في القطاع الحكومي، مما يؤدي إلى تضخم الجهاز الإداري الإستهلاكي غير الانتاجي، مما يولد عدم كفاءة لدى القوة العاملة في الانتاج ناهيك عن الاتكالية على القطاع العام¹.

2. لعنة الموارد الطبيعية:

أ. مفهوم لعنة الموارد الطبيعية:

ينصرف مفهوم لعنة الموارد الطبيعية إلى ذلك التناقض بين وفرة الموارد الطبيعية الناضبة، خاصة المحروقات وما بين تدهور النمو الإقتصادي والتنمية بشكل عام، وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية للدلالة على تلك العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية التي تتميز بطلب عالمي كبير على منتجاتها، وما بين النمو الاقتصادي في الدولة التي تتوفر على هاته الموارد على اختلافها.

ب. التفسير الإقتصادي للعنة الموارد الطبيعية. ويمكن تقديمها على النحو الآتي:

❖ تذبذبات أسعار النفط ودورية السياسة المالية:

مما لا يختلف فيه إثنان أن أسعار النفط غير مستقرة وهي الأكثر تقلبا بين السلع، وهي المصدر الرئيسي للدورات الاقتصادية في الدولة المعتمدة على النفط في تمويل الإنفاق العام لديها، الأمر الذي يصعب من على واضعي السياسة المالية إدارتها على اعتبار أنها صدمات خارجية، مما ينتج تأثير سلبي على موازنة الدولة، من خلال دخولها في عجز بمجرد وقوع صدمة سالبة ولو طفيفة، هذا ما يؤدي الى دورية السياسة المالية والتي تكون تداعياتها جد سلبية على الاقتصاد².

¹ خالد منة - دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة الجزائر 2015 - ص.ص. 26.24

² محمد رمضان - تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصغرية - ملف محمل من www.blogs.mubasher.info - ص.ص. 07.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

❖ **إرتفاع قيمة العملة المحلية:** يؤدي تصدير المورد الجديد (البترول مثلا) إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، نتيجة تراكم العملات، بينما ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات، ومن ثمة فإن قطاع الصادرات التقليدية (القطاع التبادلي)، هذا ما يؤدي الى خطورة وعدم استقرار في ربحية سلع القطاع التبادلي نتيجة ارتفاع سعرها في نظر الاجانب، مما يفقدها تنافسيته في الاسواق الخارجية، وبالتالي بداية تراجع الاستثمار في هذا القطاع وإنحلاله التدريجي لصالح القطاع غير التبادلي¹.

❖ **نظرية المرض الهولندي:**

بعد إكتشاف هولندا الغاز في بحر الشمال فإن الحكومات المتتابة في هولندا وجدت نفسها في مواجهة مشكلة تسيير غير عادي من المداخل مصدرها استغلال هذا الحقل الغازي، مما أدى إلى خلل في الانضباط في الجباية، ارتفاع حقيقي في قيمة العملة الوطنية (الغيلدر الهولندي) مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات و انكماش قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى الحد الذي أدى إلى تقلص قطاع الصناعة التحويلية و إضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد ، وتبعاً لهذه الظاهرة ظهر مصطلح (علة الهولندية) من طرف الصحفيين وفي العالم الأكاديمي وأستعمل من طرف الباحثين الذين كانوا يرغبون في تفسير ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من الدول النامية التي تملك ثروة كبيرة من الموارد الأولية².

التعريف الأول: " المرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في إقتصاد معين، يتميز بإعتماده الكلي على القطاع الإستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإنحلال القطاعات الأخرى في الإقتصاد"³ .

التعريف الثاني: " هو تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة إكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس إستخراجية"⁴.

من خلال التعريفين فإن الكتاب في تعاريفهم يركزون على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد الكلي على القطاع الإستخراجي أو الزراعي، أي أنه يربط الظاهرة محل الدراسة بالإقتصاديات وحيدة المصدر، سواء كان مدرها ربعياً من خلال تدفق الإيرادات الريعية، أو من خلال الإعتماد على مصدر وحيد للإيراد كالبن في البرازيل.

¹ زايري بلقاسم - المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الإقتصاد الجزائري - مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 - جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013 - ص08.

² زايري بلقاسم - مرجع سبق ذكره - ص07.

³ Jeqn Philippe - le syndroge hollndqise théorie et empirique au congo et cameroun - universite montesquier - bordeaux4 - France p02.

⁴ Chri Adam - What is dutech disease and is it problem ? - center for Global devlopment - july 2006 - p03.

تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية تقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات متخصصة كما يلي:

1. **قطاع التصدير التقليدي:** موجهة للإستهلاك داخليا، ويقوم بالتصدير للخارج، يتصف بإكتساب ميزة تنافسية قادرة على الصمود أمام المنتج الأجنبي وهو يتمثل في قطاع الفلاحة والقطاع الصناعي.
2. **القطاع المزدهر:** وهو الذي يعتبر المسؤول الأول عن إحداث ظاهرة المرض الهولندي، بإعتبار أن إنتاجه موجه للسوق العالمي، وتأثيراته عادة ما تكون سلبية من خلال صدمات تقلبات الأسعار في السوق الدولية، خاصة إذا كان الإقتصاد المحلي يعتمد عليه بصفة كبيرة، وهو ما يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات ودورات إقتصادية خطيرة.

بإعتبار أن القطاعين الأول والثاني يواجهان منافسة دولية للسلع والخدمات المصدرة من قبلهما للخارج، فإنه يمكن دمجهما في قطاع واحد يمكنه التبادل مع العالم الخارجي.

3. **القطاع غير التبادلي:** وهو القطاع الذي لا يصدر للعالم الخارجي، إما لعدم قدرته على المنافسة في السوق الدولية لعدم إكتسابه ميزة تنافسية، أو لطبيعته التخصصية غير الموجهة للتبادل كقطاع البناء والأشغال العمومية.

عوامل تشخيص المرض الهولندي: يتم تشخيص المر الهولندي من خلال أثر حركة الموارد، وأثر الإنفاق

كما يأتي:

1. اثر انتقال الموارد:

- يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرتين مهمين¹:
2. تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي لم يكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع بسبب إنتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.
- وبجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإنحلال غير المباشر للقطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

¹ Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06.

3. أثر الإنفاق:

يحدث أثر الإنفاق من خلال إتسعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج قطاع التصدير التقليدي خارج القطاع المزدهر¹، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية، وبالتالي حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر وقطاع التصدير التقليدي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية.

ثانيا: الجانب التطبيقي.

تشخيص المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2015.

يمكننا تشخيص وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من خلال تتبع أعراض المرض الهولندي ومدى تغلغه في القطاعات المحركة للنمو في الإقتصاد الجزائري، وهذا بتتبع الأثرين الذين تنص عليهما نظرية المرض الهولندي كالتالي:

1 - أثر إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات: كما سبق تفصيله تقوم نظرية المرض الهولندي بتقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات، يتميز كل قطاع عن آخر كما يلي:

1.1 القطاع المزدهر: والذي يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الريعية، ومنه إرتفاع الانتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي القابل للإنتقال بين القطاعات، وهو ما يؤدي إلى هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، وهو ما يؤدي إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح القطاع المزدهر، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز القطاع المزدهر بجذب عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

¹ بحلول لطيفة -نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة باجي مختار 2012 - ص.100. 101.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع التصدير التقليدي إلى القطاع المزدهر " من قطاع الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات في الجزائر"، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من القطاع المزدهر إلى القطاع غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الاستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الإنتقال نادر الوقوع.

تشكل معدلات البطالة المرتفعة عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والإستخراج، وهذا النوع من اليد العاملة لا يمكنه الإنتقال إلى قطاع آخر بتاتا، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الإنتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير ولا يعكس وجود أعراض المرض الهولندي بفعل إحصار قطاع المحروقات.

2.1 قطاع التصدير التقليدي: شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول إتحالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إتحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إتحلال قطاع التصدير التقليدي بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

3.1 القطاع غير التبادلي: يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 للتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشطة، و 16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن القطاع التبادلي، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعتماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

ما يمكن إضافته أن سياسة الإنعاش الاقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي وغير التبادلي بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بالقطاع التبادلي، مما يجعل تنقل عنصر العمل حتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في مساهمته في الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال أثر إنتقال الموارد.

2. أثر الإنفاق:

تميز الإقتصاد الجزائري في فترة الدراسة بتطبيق سياسة مالية توسعية تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي ببرامج خماسية من سنة 2000-2014، تميزت هذه البرامج الخماسية بجنوح هائل لإستخدام عائدات المحروقات في تمويل هاته البرامج، التي تميزت بضعف التقدير في القيمة الحقيقية المشاريع المسطرة، والتي كانت في أغلبها مشاريع بني تحتية أو مشاريع القطاع غير التبادلي بصفة عامة من نقل وكهرباء وخدمات وغيرها، من جهة أخرى فقد عرف تنفيذ مشاريع سياسة الانعاش الاقتصادي العديد من العثرات والتأخر في إنجاز المشاريع نتيجة تذبذب أسعار المحروقات التي تعتبر الممول الرئيسي إن لم يكن الوحيد، والمفارقة التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري هو الآثار السلبية لتذبذبات أسعار المحروقات سواء أكان إرتفاع في اسعار المحروقات وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الإيرادات والميول نحو الإنفاق الإستهلاكي الترفي مما يؤدي إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي وهو ما يعزز فرضية وجوده في الإقتصاد الجزائري، أما عن الإنخفاض في الأسعار فتكون الآثار السلبية مباشرة في وقف تنفيذ المشاريع وإتباع سياسة تقشفية مستعجلة ومفاجئة تنعكس بسرعة على مختلف القطاعات.

جدول رقم 01: تركيبة هيكل الناتج المحلي الخام للفترة 2000 - 2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة %	12.73	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4
الصناعة %	9.57	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5
البناء . أ. ع %	9.8	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4
الخدمات %	24.6	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.2	36	35.4
المحروقات %	31.54	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45	31	34.7
حقوق ورسوم الواردات	11.3	7.2	8.3	7.7	7.3	6.5	5.8	5.7	5.4	7.1	6.1

المصدر: بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقرير سنة 2010.

من جهة أخرى يساهم القطاع غير التبادلي بحصة الأسد في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خاصة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بمجموع نسبة مساهمة 35% سنة 2000 ليعزز مكانته تدريجيا بنسبة تتراوح ما بين 35 - 50 على طول فترة الإنعاش الإقتصادي مستفيدا بذلك من البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تميزت بتمويلها الكامل من عائدات المحروقات التي شهدت صدمة موجبة على طول الفترة 2000-2014 وقد كان هذا النمو على حساب قطاع التصدير التقليدي المتمثل في قطاعي الصناعة والزراعة بنسبة محصورة بين 11%- 18% على طول فترة برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المرض الهولندي من خلال مدى مساهمة القطاعات الثلاثة (المزدهر - التبادلي - غير التبادلي)، بحيث أن الاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، ثم القطاع غير التبادلي في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي ليلها قطاع التصدير التقليدي الذي يساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من 2% من الصادرات كما سيأتي تفصيله لاحقا.

2.2 هيكل الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015.

يشكل هيكل الموازنة العامة وتركيبها مؤشرا هاما يمكننا من تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني من عدمها، من خلال مدى الإعتماد على قطاع المحروقات " القطاع المزدهر" في تمويل النفقات العامة من جهة ومن جهة أخرى تركيبة هيكل النفقات العامة من خلال توزيعها بين القطاعين التبادلي وغير التبادلي.

الجدول رقم 02: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1722.9	1577.7	1615.9	1561.6	1472.4	1835.8	1628.5	970.2	973.0	جباية بترولية
3161.7	2640.5	2204.1	1894.0	1520.0	1245.7	1158.1	953.8	829.6	جباية عادية
4884.6	4218.2	3820.0	3455.6	2992.4	3081.5	2786.6	1924.0	1802.6	مجموع الإيرادات
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2018.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	-2779	2405	-2399	-1781	رصيد الموازنة

Source : Ministère Des Finances - La note de présentation du projet de la loi de finances .

من خلال الجدول وعند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الانتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعاً لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015 بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجبهة الاجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011 - 2015 بنسب تتراوح 51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على إعتبار أن الجهاز الانتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضاً تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 - 2015، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الانفاق العام مطمئنة على البجوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 - 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 50 إلى 56 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

سياسة الإنعاش الإقتصادي، وعلاقتها المرض الهولندي في الجزائر.

مع إرتفاع اسعار النفط سنة 1999، عرفت الخزينة العمومية نوعاً من الراحة المالية، مكنتها من الدخول في سياسة الانعاش الاقتصادي، وقد نتج عن هاته الصدمة الموجبة ارتفاع الإيرادات واستقرار الدين العمومي بعد التسديد المسبق له، بالإضافة الى تخفيض العجز الموازي في الموازنة السنوية للدولة، إلا أن ما تميزت به سياسة الانعاش الاقتصادي هو قدرتها على تحقيق الاستقرار والتأثير إيجاباً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، غير أن ذلك يبقى مرهوناً بتقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وهو ما أضفى عليها ميزة الضعف نتيجة تأثرها بالصدمة الخارجية للقطاع المزدهر سواء كانت الصدمة سالبة أو موجبة.

ودون الخوض في المقاربات النظرية لسياسة الانعاش الاقتصادي والآثار المرتقبة منها إن كانت كينزية أو غير كينزية، فإن سياسة الانعاش الاقتصادي كان لها الأثر البالغ في تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، إذ أن

الصدمة الموازية التي عرفها الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2014 أدت إلى إرتفاع مداخيل الجباية البترولية، وهو ما إنعكس في شكل البرامج الخماسية الثلاثة، كما أن الصدمة السالبة التي عرفها للفترة 2014-2016 والتي انهارت فيها أسعار المحروقات أدت إلى إلغاء العديد من المشاريع وتجميد أخرى.

من هنا يظهر لنا الإرتباط الوثيق بين الصدمات الموازية للقطاع المزدهر وسياسة الانعاش الاقتصادي، إذ تشير الدراسات إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العمومي ب (1: أو دينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي على طول فترة الاستجابة، إذ سيصل إلى حدود 0.1435 كحد أقصى، كما يقدر هذا الأثر على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المضاعف وهو 0.067636 : كحد أقصى، عموما خلصت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية للإيرادات العمومية - ارتفاع أسعار النفط مثلا - تترك نوعا من الآثار الكينزية إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمة لهذه الأخيرة¹.

وعليه فإن أثر الإنفاق للمرض الهولندي يظهر جليا ومتفاقما بشكل خطير حيث أدى ارتفاع الطلب الكلي الداخلي إلى امتصاص كل ما يتم إنتاجه محليا ويدفع بذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات الخارجية مما يرفع حجم الاستيراد، إلا أن ذلك ينعكس بصورة أفضل على النفقات العامة الموجهة للقطاع غير التبادلي، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم 03: حجم النفقات العامة الموجهة للقطاع غير التبادلي للفترة 2000 - 2015.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
187.6	184.6	89.7	67.5	65.9	74.9	88.4	78.0	69.5	قطاع السكن
619.6	434.8	263.9	185.2	101.2	102.3	94.2	84.6	63.8	قطاع المنشآت الاقتصادية والادارية
135.7	126.2	84.1	84.5	61.8	60	56.0	53.5	38.8	التعليم والتدريب
54.9	41.8	32.9	35.6	30.8	31.5	27.4	15.9	12.3	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية
78.9	79.3	51.1	37.2	27.9	43.1	41.1	36.1	30.9	التنمية المحلية
	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
	24.48	234.3	116.4	87.2	409.66	86.87	293.5	230.8	قطاع السكن
	441.3	1854.3	920.3	1113.7	1496.8	1473.5	495.4	484.2	قطاع المنشآت الاقتصادية والادارية
	78.65	227.8	231.7	169.9	198.5	310.5	153.5	144.9	التعليم والتدريب
	32.7	151.4	219.3	113.4	91.12	254.3	71.2	68.5	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية
	60	100	65	40	67	60	65.3	77.6	التنمية المحلية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قوانين المالية السنوية للسنوات المعنية - نفقات التجهيز "رخص البرامج".

¹ شبيبي عبد الرحيم وآخرون - آثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية - مجلة منتدى البحوث الاقتصادية - عدد 2010.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الربعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم النفقات العامة المتزايدة من سنة لأخرى، الموجهة للقطاع غير التبادلي، ساهمت في تعميق أثر الإنفاق للمرض الهولندي الذي سببته سياسة الانعاش الاقتصادي، والتي انعكست بشكل إيجابي على معدلات نمو هذه القطاعات وعلى معدل النمو الكلي دون أن يظهر هذا أثر على الصادرات، نظرا لكونها موجهة بصفة كلية للطلب الداخلي وفي غالب الأحيان يترتب عنها ارتفاع في الواردات يقلص من قيم الميزان التجاري ويجمع ل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة الموازية تتآكل بشكل سريع¹، وهو ما يعكس تغلغل أثر الإنفاق للمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالات الصدمات الموازية.

سياسة الإنعاش الإقتصادي وجدلية الإقتصاد الربيعي والدولة الربعية ولعنة الموارد في الجزائر.

سنعالج في هذه النقطة طبيعة الإقتصاد الجزائري في فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي، التي أضفت عليه طابعا ربيعيا، كرسته الإيرادات الكبيرة لصادرات المحروقات، والتي تميزت بتذبذبا جريا تذبذب أسعار النفط، من جهة أخرى كان لسياسة الانعاش الاقتصادي دور كبير في تعزيز فرضية الدولة الربعية، او حتى أنها عملت على الانتقال إليها فيما إذا ما سلمنا بربعية الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال أن الدولة هي المستلم الوحيد للريع الخارجي للقطاع المزدهر، وهي التي تتولى توزيعه على باقي القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن مدى مساهمة الأعوان الإقتصاديون في إنتاج هذا الريع، من خلال نسبة اليد العاملة التي يشغلها القطاع، وعليه فإننا نتوصل إلى الحكم على الجزائر بأنها دولة ربيعية، وأنها تعاني من لعنة الموارد من عدمها، من خلال المؤشرات التي تم التطرق إليها سابقا، والتي تدل على وجود الدولة الربعية وعلنة الموارد من عدمها في الجزائر، وذلك على النحو الآتي:

1. حجم الفئة المساهمة في إنتاج الريع:

باعتبار أن الجزائر مرتبطة بالموارد الطبيعية، وكما اشرنا سابقا، فإن القطاع المزدهر في الجزائر يتميز بميزتين أساسيتين هما الإنحصار، إذ أنه يساهم في استيعاب اليد العاملة بنسبة لا تتجاوز 1% من حجم القوة المشغلة إن لم تكن أقل، كما انه يتميز بالإنعزالية من خلال تقنية الإنتاج الرأسمالية التي يختص بها، ناهيك عن أن عوامل الإنتاج في القطاع المزدهر تتميز بعدم حركيتها صوب القطاعات الأخرى، وعليه فإن القطاع المزدهر (قطاع المحروقات)، وهو القطاع الربيعي لا يشغل يد عاملة كبيرة، اي أن فئة قليلة في المجتمع هي التي تقوم بإستغلال الريع، أما الباقي فهي الفئة المستهلكة للريع من خلال توزيع الريع بإختلاف الصيغ من خلال سياسة الانعاش

¹ محمد سعودي- المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية الموازية بالجزائر - مجلة الإقتصاد الجديد - العدد 11، المجلد 02 - 2014 - ص 314.

الاقتصادي، والتي أخذت الحماية الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للسكان، الأولوية في برامجها الخماسية، ومن هنا فقد تحققت سمة الدولة الريعية، وهي أن الربيع تنتج فئة صغيرة جدا في المجتمع، وتستهلكه الفئة الكبيرة.

2. ملكية العوائد الريعية:

تعود ملكية قطاع المحروقات في الجزائر بشكل كامل للدولة، وذلك بعد تأميم قطاع المحروقات سنة 1971، كما أن هناك مشاريع ذات شراكة أجنبية بقاعدة 49/51%، وبذلك فإن ملكية القطاع تعود بشكل كامل للدولة وبشكل مباشر، هذا الوضع كرس تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل طغى على المبادرات الفردية التي تبقى محدودة، وإن وجدت فهي مشاريع تقتات على مشاريع الإنفاق العام الكبرى المرصودة في برامج سياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 – 2014، في شكل جنوح هائل للإنفاق العام الممول من ريع المحروقات، أي أنه لا يعدو كونه توزيع للريع من قبل الدولة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3. جمود هيكل الإنتاج خارج المحروقات:

مع إنتهاء برامج التعديل الهيكلي وبرنامج الخصخصة، وبداية تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي، وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية تفكك قاعدتها الصناعية بفعل الخصخصة وعدم نجاعة وفعالية وصفات المؤسسات الدولية، كما أن القطاع الفاحي متفكك هو الآخر قطاع متخلف يعتمد على الأمطار بالإضافة إلى تفككه من جراء النزوح الريفي نتيجة الوضع الأمني، هذا الوضع حتم على الجزائر الدخول في الإقتصاد بسياسة مالية توسعية تستهدف تحقيق نمو إقتصادي خارج المحروقات للفترة 2000 – 2014، والتخفيف من التبعية للإنفاق العام، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 04: يبين معدلات نمو الناتج م.خ. داخل المحروقات وخارج المحروقات للفترة 2000 – 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
داخل المحروقات	4.9	1.6 -	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5 -	0.9 -	2.3 -
خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1
%PIB	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
داخل المحروقات	1.6	2.6 -	3.3-	3.4-	5.5-	0.8-	1-	-	
خارج المحروقات	9.3	6.3	6.3	7.1	7.1	5.6	6.1	-	
%PIB	2.4	4	2.4	3.3	3.4	3.8	2.7	-	

بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقرير سنة 2010.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، تعرف تحسنا ملحوظا على طول فترة الدراسة، إذ وصلت إلى نسبة 9.3% سنة 2009، كما أنها تتميز بالارتفاع المتواصل، لكن المتفحص بعين المحلل يجد أن هاته المعدلات هي في الحقيقة معدلات متأتية من نمو القطاع غير التبادلي، المدفوع من قطاع المحروقات، من خلال البرامج القاعدية والبنى التحتية الضخمة المرصودة في سياسة الانعاش الاقتصادي، أي أنها معدلات نمو وهمية إذا ما تم إستبعاد القطاع غير التبادلي الممول من ربوع قطاع المحروقات.

4. سيطرة صادرات القطاع المزدهر على مجموع الصادرات:

تنص نظرية لعنة الموارد الطبيعية على أن الحكم على إقتصاد ما بأنه ريعي، أو أنها دولة ريعية، بالنظر لحجم صادرات القطاع المزدهر، التي يجب أن تتجاوز نسبتها الـ 40%، وهو ما ينطبق على الإقتصاد الجزائري، إذ وبالرغم من الإجراءات والبرامج المرصودة في سياسة الانعاش الاقتصادي للفترة 2000 - 2014، لدعم الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها بقيت تراوح مكانها بنسب ضئيلة يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم 05: يبين حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000 - 2015.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات %	96.82	96.6	96.2	97.2	97.5	97.8	97.9	98.2	98.2
صادرات خارج المحروقات %	3.18	3.4	3.8	2.8	2.5	2.2	2.1	1.8	1.8
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
صادرات المحروقات %	97.6	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3	97.1	-	
صادرات خارج المحروقات %	2.4	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7	2.9	-	

المصدر: حمشة عبد الحميد - دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة "دراسة حالة الجزائر" - رسالة ماجستير غير منشورة - تخصص إقتصاد دولي - جامعة بسكرة 2013 - ص 120.

نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة لا تتعدى 3% من سنة 2001 - 2010، أي في حدود 1.5 مليار دولار، وسنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات بنحو 1.9 مليار دولار، وبالتالي دوما سيطرة الصادرات خارج المحروقات بنسب تتعدى 96% و 97% وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية.

من خلال هذا الجدول نلاحظ السيطرة الكلية لصادرات القطاع الريعي بنسبة لا تقل عن 70% على طول فترة الدراسة، وبالتالي يمكننا القول بأن هناك قطاع ريعي، له منتج تصديري يسيطر على الصادرات، وهذا ما يدعم رعية الدولة في الجزائر.

من خلال هاته المؤشرات التي تم التطرق لها، والتي كان لسياسة الانعاش الاقتصادي الدور الأكبر فيها، دون أن ننكر تراكمات المراحل السابقة لسياسة الانعاش الاقتصادي وتأثيراتها في تكريس رعية الدولة في الجزائر، تبقى سياسة الانعاش الاقتصادي ذات الدور الأكبر في هذا الأمر، وعليه من خلال هاته المؤشرات نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر دولة رعية بإمتياز.

هذا عن رعية الدولة وجدلية الاقتصاد الريعي، فماذا عن لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر؟

تنص نظرية لعنة الموارد الطبيعية على أنه للحكم على إقتصاد معين بأنه يعاني من لعنة الموارد الطبيعية يجب أن تتوفر فيه سمات الإقتصاد الريعي، كما أنه يعاني من ظاهرة المرض الهولندي، بالإضافة إلى دورية السياسة المالية فيه، وعليه بقيت لدينا نقطة دورية السياسة المالية للحكم على الاقتصاد الجزائري.

5. دورية السياسة المالية في الجزائر:

مثلما ذكرنا سابقا فإن الإرتباط الوثيق بين صدمات القطاع المزدهر وسياسة الانعاش الاقتصادي، قد أثر على تنفيذها، تجلّى ذلك في التراجع عن أهم مرتكزات الاستراتيجية المالية التي قامت عليها في جانبها النظري من جهة، وتأخر المشاريع نتيجة الصدمات غير المواتية، وعليه سوف نتطرق للأثار الدورية للسياسة المالية على النحو الآتي:

1. **التحكم في كتلة الأجور:** ركزت سياسة الانعاش الاقتصادي على مكافحة الفقر، وذلك من خلال زيادة النفقات التحويلية والتحكم في كتلة الأجور، هاته الأخيرة حاولت سياسة الانعاش الاقتصادي التوفيق بينها وبين حجم الانتاجية لتجنب ظهور ضغوط تضخمية تضر بهدف السياسة، من خلال التأثير في التحويلات الاجتماعية، إلا أنه وإبتداءً من 2006 بدأت الأجور ترتفع بفعل الضغوطات من النقابات العمالية، إلا أن هذا الإرتفاع كان بشكل كبير بلغ بين سنتي 2001-2010 معدل نمو 300.5%، في إحلال واضح بالإستراتيجية الفكرية للسياسة.

2. **عدم الالتزام بالسياسات المرافقة للبرامج:** إن السياسات المرافقة للبرامج تعد عاملا رئيسيا من أجل تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة، لذا وبالرجوع إلى مدى تنفيذ هذه السياسات نجد¹:

¹ محمد سعوي - أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 - أطروحة دكتوراه غير منشورة - تخصص نقود ومالية - جامعة الجزائر 03 - سنة 2015. - ص.ص 127 - 130.

أ. تنوع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال الرفع من فعالية الإدارة الضريبية:

عرف التمويل الجبائي العادي ضعفا كبيرا خلال الفترة 2000 - 2015 وبهذا لاعتماد عملية التمويل بصفة عامة على مداخيل النفط، الشيء الذي أدى إلى إهمال معايير المردودية الجبائية .

ب. تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية واستكمالها، إما بخصوصيتها أو بفتح رأسمالها للشركات الأجنبية:

عرفت عملية الخوصصة شبه حالة توقف خلال الفترة 2000 - 2015، حيث اقتصر التنازل عن المؤسسات العمومية لرأسمال المحلي بواقع 88 مؤسسة عمومية كبيرة، وفق شروط معينة، أما مجموع اتفاقيات الشراكة التي أبرمت بين المؤسسات العمومية وبعض الشركات الأجنبية فإن نتائجها لاتزال إلى يومنا هذا غامضة، كما يمكن التأكيد بأن بقاء سوق الأوراق الدالية في حالة شبه جمود ساهم في هذه الوضعية بشكل كبير.

ج. إصلاح القطاع المصرفي عن طريق اللجوء إلى فتح رأسمال العديد من البنوك العمومية:

فشلت عدد من المحاولات فتح رأسمال البنوك العمومية خلال الفترة وهو ما يعد تراجعاً واضحاً عن هذا الإجراء المرافق لبرامج التنمية ورغم الإرادة السياسية التي رافقت العملية بتشكيل وزارة منتدبة تتكفل بهذه المهمة، غير أن التردد والتأخر جعلوا العملية تتزامن مع الأزمة المالية العالمية 2007 وهو ما عجل بفشلها وحتى إلغاء الوزارة سابقة الذكر و بالتالي شبه تراجع نهائي عن العملية.

من خلال هذا التحليل لدورية السياسة المالية في الجزائر، وبالإضافة إلى العناصر سابقة الذكر، فإنه يمكننا الحكم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد.

خاتمة :

من خلال ما سبق يمكننا القول أن ظاهرة المرض الهولندي موجودة في الإقتصاد الجزائري، وتتوافق مع نظرية المرض الهولندي بشكل كبير، مع تفرد حالة الإقتصاد الجزائري بخصوصية تتصف بنوع من التعقيد، إذ أن البطالة المرتفعة تحول دون التمكن من متابعة مدى تحرك عوامل الإنتاج بين القطاعات، من أجل إثبات وجود المرض الهولندي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود حركة جزئية من القطاع التبادلي بشقيه الصناعي والفلاحي نحو القطاع غير التبادلي، ليبقى أثر الإنفاق الذي يظهر بشكل جلي من خلال الصدمات خاصة الموازية المتأتمية من تذبذبات أسعار المنتج التصديري، والتي مردها على سياسة الانعاش الاقتصادي، المعتمدة على موارد القطاع المزدهر، التي

تبقى المصدر الرئيس في تغطية الحجم الكبير للنفقات العامة المرصودة في المخططات الخماسية، هذا الأمر دفع صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر إلى توجيه أكبر قدر من الاستثمارات لتطوير قطاع المحروقات وضخ كميات هائلة من السيولة في الاقتصاد، مما أدى إلى إرتفاع حجم الطلب الداخلي خاصة على قطاع السلع غير التبادلية، مما أدت إلى توجيه نفقات جد كبيرة لهذا القطاع، وتجلت في معدلات نمو إسمية إيجابية دون أن يكون لهاته الاستثمارات آثار إيجابية على الصادرات، وفي أغلب الأحيان يترتب عنها إرتفاع في الواردات تعمل على تقليص قيم الميزان التجاري، ناهيك عن الفساد في قطاع التجارة الخارجية والذي يعمل على تهريب العملة الصعبة، مما يجعل ميزان المدفوعات يشهد عجزا متتاليا يجعل الموارد المتوفرة نتيجة الصدمة المواتية تتآكل بشكل سريع، وهو ما يعكس تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خاصة في حالة الصدمات سواء الموجبة أو السالبة التي تنعكس في شكل دورات إقتصادية متقاربة.

قائمة المراجع:

1. بملول لطيفة - نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة باجي مختار 2012 - ص.ص 100. 1001.
2. محمد سعودي - أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية "دراسة حالة الجزائر 1990-2010 - أطروحة دكتوراه غير منشورة - تخصص نقود ومالية - جامعة الجزائر 03 - سنة 2015.
3. خالد منة - دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة الجزائر 2015 .
4. حمشة عبد الحميد - دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة "دراسة حالة الجزائر" - رسالة ماجستير غير منشورة - تخصص إقتصاد دولي - جامعة بسكرة 2013.
5. محمد رمضان - تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية - ملف محمل من www.blogs.mubasher.info
6. زايري بلقاسم - المؤسسات، وفره الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري - مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 - جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013.
7. لمياء عماني وزغيب شهرزاد - إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريفية حالة الجزائر - مقالة منشورة في مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون - عدد 38 جوان 2014.

مداخلة بعنوان: " نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية - حالة الجزائر في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2015".

8. حمد أحمد الرئيس - مقدمة حول أوجه الخلل المزمنة وسبل إصلاحها في مجلس التعاون الخليجي - مركز الخليج لسياسات التنمية - أبريل 2016.
9. شبيبي عبد الرحيم وآخرون - آثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية - مجلة منتدى البحوث الاقتصادية - عدد 2010.
10. محمد سعودي - المرض الهولندي وإشكالية الصدمات الخارجية الموازية بالجزائر - مجلة الاقتصاد الجديد - العدد 11 ، المجلد 02 - 2014 .
11. تقرير بنك الجزائر سنوات 2008 - 2014.
12. قوانين المالية للسنوات 2000 - 2015.
13. MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances
14. Jeqn Philipe - le syndro;e hollqndqise théorie et empirique au congo et cameroun - universite montesquier - bordeaux4 - France .
15. Chri Adam - What is dutch disease and is it problem ? - center for Global development - july 2006.
16. Corden .M - Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation - oxford economic papers - new seiers - vol36 - 1984 .